

وئيس مشحة الضرائب المصرية

كفاب دوري رقم ر ٧٧) لمنة ٢٠١٨ بشــــــان ضوابط العمل بالنانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن النجاوز عن مقابل الناخير والضريبة الإضانية

بمناسبة صدور القاتون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ المتشور بالجريدة الرسعية – العند ٢٣ مكرر (ب) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨ الذي يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشرد بالجريدة الرسعية، وقد نصت مادته الأولى على التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليهما في كل من قاتون ضريبة الدمغة الصدر بالقاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقاتون الضرائب على الدخل الصدر بالقاتون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ والقاتون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ والقاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ والقاتون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ والقاتون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ والقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بلرض رسم تنعية الموارد العالية للدولة، وقاتون الضريبة على الدخل رقم ١١ لسنة ١٩٩١، وقاتون الضريبة على القيمة العضائة الصادر بالقاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وقاتون الضريبة على الدخل

وتوحيداً للعمل التنفيذي لأحكام ما سبق داخل وحدات مصلحة الضرائب الصرية ,دخل/قبصة مضانة, يُراعى الضوابط القالية:

أولاً صربان أحكام القاتون رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٨ (تطاق التجارز):

- مقابل التأخير المنصوص عليه بالقائد ون ١٥٧ لمنة ١٩٨١ المعدل بالقائون ١٨٧ لمنة ١٩٩٣.
 - ٢. مقابل التأخير المنصوص عليه بالقانون ١١ لسنة ١٠٠٥ وتحيلاته.
- مقابل التأخير المنصوص عليه بقاتون ضريبـــة النمــغة رقم ١١١ لمنة ١٩٨٠ وتعديلاته.
- مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون رسم تنعية الموارد المالية للاولة الصادر بالقانون ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٩ وتحيلاته.
- الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقاتون الضريبة العامــة علــى
 المبيعـــات رقم ١١ لمنة ١٩٩١ وتعديلاته.
- ألضربية الإضافية المنصوص عيها بقاتون الضربية على القيمة المضافة رقم ١٧ لمنة ٢٠١٦ وتعيلاته.



رنيس مة الضرائب المصرية

فانما شروط تطبيق حافز النجاوز:

 يقع التجاوز على مقابل التأخير والضريبة الإضافية ولا يشمل الضريبة الأصلية، ولا المباغ الأخرى كالجيزاء المسالى المقرر بالمادة (٨٧ مكرر)، ولا الغرامات والتعيضات المقررة في جرائم التهرب الضريبي.

 وشترط أن يكون الرسم أو الضريبة المتطقة بمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية مستحقا أو واجب الاداء قبل ١٠١٨/٨١٠.

 بشترط لمنح الحافز أن يقوم المعول بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً خلال فترة مانة وثمانون بوما من تاريخ العمل بالقانون أى خلال الفترة من بوم ١٨/٨/١٠ حتى يوم ٢٠١٩/٢١٠.

 لا يسرى حافز التجاوز على المبالغ المحصلة تعت حساب الضريبة بنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.

فالنا: نقصد بالضريبة المستحلة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٨ كل واقعة منشلة للضريبة بذاتها يكون عدم أدانها في المبعاد سبباً لقرض مقابل تأخير عليها ويطبق ذلك على بعض أوعية ضريبة الدمغة ورسم تتمية الموارد المالية.

وتكون الضريبة واجبة الأداء في الحالات الأتية:

(الإقرار الضريبي - الاتفاق باللجنة الداخلية - قرار لجنة الطعن وقو كان مطعونا عليه - ربط لعم الطعن على نموذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة وقيمتها أو المطالبة - حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعونا عليه -قرار لجنة التصالح - قرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية).

رابعا نسب الحافز

يستحق الممول حافز خصم من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية بواقع:

 ١٠٠% إذا قام المعسول بسناد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بالفاتون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ دون أن يكون في نمته أية مبائغ، ولا يسرى نك على الضريبة الإضافية.

 ٩٠ إذا قام المصول أو المسجل بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم بالكامل خلال انفترة مسن ١٨/٨/١٠

من ۱۱۱۱ الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner



رئيس حة الشرائب المصرية

 ٧% إذا قام المعول أو المعجل بعداد أصل دين الضريبة أو الرسم أو استكمال المداد بالكامل خلال الفتسرة ١٨/١١/١٣ حتى ٢٠١٨/١١/١٢٠.

• 0% إذا قام المصول أو المسجل بسيداد اصل دين الضريبة أو الرسيم أو استكمال السيداد بالكامل خلال الفترة ١٠١٨/٢/٨

وفى جميع الأحوال لا تخصم من المدد المقررة للمداد أيام الجمع أو العطلات أو الأجازات الرسمية، كما لا يُعدّ بأى مدّع يحول دون قيام الممول بالسداد خلال هذه الفترات، إلا في حالة العدر القهرى أو الحادث الفجاتي بالمعنى المقرر بالفاتون المدنى وما استقرت عليه أحكام القضاء.

ولا يعتبر عذرا في هذا الشلن مرض الممول أو وقوع حادث عابر له أو وجوده خارج البلاد خلال أمرة سريان القدون.

خامساً: تلتزم جميع المأموريات والجهات المختصة بتطبيق أحكام القواتين الضريبية باجراء تسوية ضريبية في ضوء أحكام القاتون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حتى تاريخ صدور القاتون ٢٩ لسنة ٢٠١٨.

سادساً : لا يترتب على التجاوز عن مقابل التأخير وفقاً لأحكسام القساتون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ استرداد ما سبق سداده من مقابل التأخير.

وعلى جميع روساء القطساعات والمقاطئ والإدارات المركزية والملموريات الالتزام بما جاء بهذا الكتاب الدورى بكل دقة.

والحة ولى التوفيق ؛؛

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

٠٠١٨/٩/٤ :



: رئيس مسلحة الضرائب المصرية

کتاب دوری رقم (۳ ۸) لسنة ۲۰۱۸ ملحق الکتاب الدوري رقم (۲۷) لسنة ۲۰۱۸ بشـــــــان

ضوابط العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية

سبق أن أصدرت المصلحة الكتاب الدوري رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٨ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية .

وبمتابعة الأداء على مستوى المصلحة تبين وجود تباين وأختلاف في تطبيق الكتاب الدوري المشار إليه، وكذا ورود العديد من الاستفسارات سواء من المأموريات أو المصولين وحرصاً من المصلحة على التطبيق الصحيح لأحكام القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ .

فان المصلحة تنبه إلى ضرورة مراعاة الأتي :-

- تسري أحكام القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ على مقابل التأخير المستحق على
 ضريبة المرتبات وما في حكمها.
- تكون الضريبة واجبة الأداء من تاريخ الأنفاق باللجنة الداخلية أوتاريخ صدور (قرار لجنة الطعن / جلسة النطق بالحكم) وكذلك قبل ٢٠١٨/٨/١٥ بصرف النظر عن تاريخ الربط لتلك السنوات.

وعلى جميع رؤساء النطاعات والمناطق والإدارات المركزية والمأموريات الالتزام بما جاء بهذا الكتاب الدورى بكل دقة.

والله ولى التوفيق !!!

رئيسس مصلحة الخترائب المصرية

" عمان سامی حسین "

صدر فی: ۱۰۱/۲۰۱۸



کتاب دوری رقم (۶۶) لسنة ۲۰۱۸ الملحق للكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2018 ضوابط العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨

الصادر بشأن التجاوزعن مقابل التاخير والضربية الإضافية

سَبِي وأن أصدرت المسلحة الكتاب الدوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط العمل بالقانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن التجاوز عن مقابل التاخير والضريبة الإضافية.

ونظرا لورود العديد من الاستفسارات المتعلقة بتطبيق القانون الشار إليه وحرصا من الصلحة على توحيد العاملة الضربيية على كافة وحدات الصلحة.

لذا توجه الصلحة إلى ضرورة مراعاة الأتي:

أن المشرع رغبة منه في حفز المواكين أو الكلفين على المسادرة بمسداد أصل الضربية المستحقة أو واجبة الأداء فقد أصدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ ناصاً في مادته الأولى على أن يتجاوز عن مقابل التأخير والضربية الإضافية المنصوص عليما في كل من قانون ضريبة الدمقة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة وقانون الضرببة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الضربية على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ۷۲ لسنة ۲۰۱۱.

وقد حدد المشرع في المادة الثانية نسب التجاوز التي يسمح بخصمها، والتي تتراوح ما بين ٩٠٠ و٥٠% من قيمة مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية ، بالشروط الأتية:

- أن تكون الضربة المتصلة بمقابل التأخير أو الضربة الإضافية مستحقة أو واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون. وذلك تبعاً لطبيعة الضربية التي تكون محملة بمقابل تأخير أو ضرببة إضافية.

- أن يقوم المعول أو المكلف بسداد أصل الدبن كاملاً خلال المدة المقررة قانوناً (التي لا تتجاوز مائة وثمانين بورياً عن تاريخ التمانيا إعادول رقم الم الم الم الم CS Cam Scall Me





المذكور). وتتحدد نسبة التجاوز بالتارخ الذى يؤدى فيه الممول أو المكلف مبلغ الضربة الأصلية كاملاً أو يستكمل فيه قيمة هذه الضربية.

ويقصد بالضربية الأصلية الضربية التي يغضع لها المول أو المكلف ، والتي تتحدد كدين ضربي ، سواء وفقاً للإقرار الضربي المقدم منه ، إذا قبلته مصلحة الضرائب، أو بناء على تقدير من المصلحة قبله المول أو صارت الضربية بشأته واجبة الأداء.

وباستقراء تصوص القانون المذكور، والقرانين الضريبية ذات الصلة به ، يتضع ما يان:

المجرد فحص المنشأة ضربيباً قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ المشاد (لبه لا يولد بداته حق للمصلحة في اسلنداء مقابل التأخير في ضربية الدخل أو الضربة الإضافية في مجال ضربية القيمة الضافة ومن ثم قانه لا يكون للمصلحة في هذه المرحلة مبلغاً يمكن التجاوز عنه.

٢- يحسب مقابل التأخير، أو الضربية الإضافية، يحسب الأحوال، على مبالغ الضربية التي تكون واجبة الأداء قبل تأريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٨٠٠٨. ولا يمتد هذا التجاوز إلى أية ضرائب وجب أداؤها بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور.

٣- إذا كانت الضريبة الأصلية قد أصبحت واجبة الأداء بموجب قرار لجنة طعن، صدر قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، فإن الممول يستفيد من التجاوز والعبرة في هذا الشأن بتاريخ صدور قرار اللجنة، وليس بتاريخ تصدير هذا القرار أو تاريخ العلم به.



3- وجوب الضريبة بناء على أحكام قضائية صادرة قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور تمنح الممول الحق في الاستفادة بحافز التجاوز، سواء تضمن الحكم القضائي بياناً بمبلغ مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية المدبن بها الممول ، أو المكلف بحسب الأحوال، أو لم يتضمن الحكم القضائي ذلك. إذ أن الحق في التجاوز مقرر بقانون لاحق على تاريخ صدور الحكم القضائي، مما يوجب إعماله، سيما وأن القانون المذكور لم يستبعد من نطاق تطبيقه الأحكام القضائية.

ه- إذا كان دين الضربة الأصلية واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون، فإن للممول أن يستفيد بحافز التجاوز عن الرصيد المستحق من هذه الضرببة في اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون. ويكون للممول ، أو المكلف ، الحق في دفع هذه الضربة للاستفادة من هذا الحافز بالنسب المقررة قانوناً، ولا تفرقة في هذا الشأن بين ممول أصدر ، قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، شيكات بباق المديونية، أو لم يصدر ، وسواء ارتدت هذه الشيكات أو لم ترتد. إذ العبرة بأن مبلغ الضرببة الذي يدفعه الممول، أو المكلف. للاستفادة بالحافز، واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، وأن الممول أو المكلف يقوم بدفع هذا المبلغ كاملاً في التاريخ المحدد لمنح الحافز.

٢- للممول أو المكلف الحق في التمتع بالحافز عن كل دين ضربى واجب الأداء، سواء كان متنازعاً عليه، أو نهائياً، طالما تقرر وجوب الأداء قبل تاريخ العمل بهذا الحافز، وليس له أن يستفيد بالحافز عن ضرائب غير واجبة الأداء، أيا كان تاريخ استحقاقها طالما لم تصبح واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بقانون التجاوز المشار إليه.



٧- يقصد بالضربية المستحقة التي تستفيد من حافز التجاوز المشار إليه، الضرببة التي يكون للمصلحة الحق في استنداء مقابل تأخير عليها دون انتظار لوجوب أدانها. ومن أمثلتها ضريبة الإقرار التي أقربها الممول - قبل تاريخ العمل بالقانون، ولم يدفعها، والضربية على بعض أنواع الدمغة ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، والضريبة التي صارت مستحقة بصقة بهائية لحدم التظلم أو الطعن عليها في المواعبد القانونية قبل تاريخ العمل بقانون التجاوز المشار إليه.

٨- يقصد بأصل الضريبة كاملاً إجمالي أصل دين الضريبة واجبة الأداء عن كَافَةُ الفترات المالية ، والتي تحدد وجوب أدانها قبل تاريخ العمل بقانون التجاوز.

وعلى كافة قطاعات المصلحة الالغزام بما ورد بهذا الكناب الدوري بكل دقة وعلى الإدارة المركزية للتوجيه والرقابة متابعة التنفيذ والله ولي التوفيق؟؟

وتسس

مصلحة الضرائب المصاية

" عماد سآمی حسین"

صدر فی: ۲۰۱۸/۱۲۲ عدم سداده

رفط نے اپنا فیم لون نے کیتفنزی النویس رہرت

10 /20

کتاب دوری رقم ر ع ع ع است ۲۰۱۸ اللمق للکتاب الدوري رقم ر۲۶ع استة ۲۰۱۸

بنسان

cp/05-

ضوابط الممل باللانون رقم (۱۷۱) استة ۲۰۱۸ الصادر بشأن التماوز من مقابل التأشر والضربعة الإضافية

سبق أن أصدرت المصلحة الكتاب الدوري رقيم (٢٢) إلمنة ٢٠١٨ بشأن ضوامط الممل بالفانون رقم (١٧٤) لمنة ٢٠١٨ بثان التجاوز عن مقابل التأخر والضربية الإضافية.

ونظراً لورود العلمد من الاستفسارات المتعلقة بتطبيق القانون العشار إليه وحرصاً من العصلحة على لوحيد المعاملة الضربية على كانة وحدات المعطحة.

لذا تنمه الملعة إلى ضرورة مراعاة الأتي -

<u>نائماً</u> يتم لعديل البند (A) من الكتاب الدوري ولم (CT) لسنة C+1A ليكون على النحو الألي: — A- يقمد بأصل الطرية إجمالي أصل دين الطرية المعللوب مدادها عن كل فترة طربية .

على كانة قطامات الصلمة الإلترام بما ورد بهذا الكتاب الدوري . وعلى قطاع النساطق الضريمية والإدارة الركزية للتوجيد والرقابة مشاهمة تعلية ذلك بكل دقة وطفى كل ما يغالب ذلك

والله ولى التوفيق :::

رئيسين معلدة الضرائب الصرية دلم 🕞 هد ت

* عبد العليم حسين عبد العطيم





كتاب دوري رقم (ص) لسنة ٢٠٢٠

تطبيق أحكام اللانون رقم ١٧٢ لسنة -٢-٢ بالتجاوز عن منابل التأخير والضريبة الإضالية والفوائد وما يمانتهامن الجزاءات المالية غبر الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنطاء المُنازعات الضريبية

بمُناسبة صدور الفاتون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ المنشور بالجريدة الرسعية بالعد (٣٣) مكرر في ١٦ أغيطس ٢٠٢٠ ، والذي يُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسعية.

وحيث نص هذا الدَّتون في مادتيه الأولى والثَّتية على التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية أواللوائد وما يُماثلها من الجزاءات الماثية غير الجنائية المنصوص عبها . حسب الأحوال ، في كل من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالفاتون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقاتون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والقتون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بقرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وقاتون الضريبة على العبيعات الصادر بالفاتون رقم ١١ لمسنة ١٩٩١ ، وقاتون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لمسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة على التيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٦ .

وحسرصنا من المصلحة على التطبيق الصحيح الأحكام القاتون رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه، وتيسيرًا على الممولين أوالمسجلين أو المُكانين، وتحقيقا للأهداف المرجوة منه ولتوحيد تطبيق أحكام هذا القانون داخل وحدات مصلحة الضرائب العصرية (دخل / قيمة مضافة) يُراعى الأتي :-





أُولًا: الْأَحْكَامِ العامِـة

أ • تعربقات.

- الضرببة المستحقة التي تستفيد من حافز التجاوز المشار البه:
 الضرببة التي يكون للمصلحة الحق في إستنداء مقابل تأخير عليها، ومن أمنتها:
- الضريبة المستحقة (توعية تسبية) على على من المحروات والمطبوعات والأشياء والوقتع والمعاملات المقررة بلحكام المتون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠ وتحيلاته.
- الضريبة المستحقة على المرتبات وما في حكمها عن سنوات
 ما قبل العمل بتلتون رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٠ سواء أكتت
 نتجة عن قروق النسوية أو قروق المحص السابق إخطار
 العمول بها بتعوذج ٣٨ مرتبات قبل صدور القتون.
- الضريبة على النصرفات العذرية المنصوص عليها بالمادة (٢٢) من قالون الضريبة على الدخل الصادر بالقالون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٥، شريطة أن يكون النصرف قبل العمل بأحكام القنون رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٠٢٠ المثلل إليه.
- ٢- الضريبة واجبة الأفاء: ثعد الضريبة واجبة الأفاء في المالات
 الأتبة :-
- نتيم الاقرار الضريبي دون سداد المنبوتية المنرجة به أو سدادها بحد المواعد الفتونية .
 - الانفاق باللجنة الداخلية او لجنة التوفيق .
- قرار لجنة الطعن ولو كان مطعونا عليه ، أو قرار لجنة النظامات.
- الربط لعدم الطعن على تعلق الاخطار بطاصر ربط الضربية وقيمتها والأخطار بليسة الضريبة وقلاً النساذج ومنها (تعوذج [٢٠٤] - ٢٥ - ٢١ ضريبة دخل ، ٢٨ مرتبات ، ١٥ قيمة مضافة ، ١١ قيمة مضافة ، ١ س/ بعفة - ٥ س/ بعفة ، تعوذج ٨ علاري).
 - حكم محكمة واجب النائذ ولو كان مطعونا عليه .
 - قرار لجنة النصالح .
 - قرار لجنة الهاء المنتزعات الضرببية .
- قرار لجنة إعدة انظر في الربط النهائي. الممسوحة صوتنا لـ CamScanner

شط مطابع يميا المعد



- الحالات التي بكون أبها أصل دين الضربية المستحلة أو واجبة الأداء ملزما للمعول أو المسجل أو المكلف وفل الإجراءات المعتادة ، أو بناء على أي إجراء من إجراءات مكافحة النهرب الضريبي ، أى صواء كان ذلك أثناء مرحلة اتفاد الإجراءات ورفع الدعوى ، اثناء نظر الدعوى أمام القضاء وطلب صاحب الشأن التصالح ومداد الضريبة الأصلية والتعريضات المستعقة لزوم التصالح، واشاء تنفيذ الأحكام النهاتية الصلارة في دعاوى المختفات والتهرب المنصوص عليها في فتون ضريبة الدمغة ، أو فتون الضريبة على الدخل ، أو قانون الضربية العامة على المبيعات أو قانون الضربية على الليمة المضافة ، وغيره من الموانين التي وربت بالمادة الأولى من القانون رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٠ العشار إليه، على أن تكون تنك الإجراءات قد تعت قبل ١٠/٨/١٧.
- وفي جميع الأحوال تكون الضرببة واجبة الأداء من تاريخ الاتفاق بالجنة الداخلية أو تاريخ (صدور قرار لجنة الطعن / جنسة النطل بالحكم/ إعتماد السلطة المختصة لتوصية لجنة إنهاء المنتزعات الضريبية) على أن يكون ذلك كله قبل تاريخ ٢٠٢٠/٨/١٧ وبصرف النظر عن تاريخ الربط لتك السنوات.

٣- اصل بين الضربية:

- إجمالي أصل دين الضريبة (المُستدق - واجب الأداء) - بحسب الأحوال - المطلوب مداده عن كل وعاء ضريبي.

ب. نطاق سريان أحكام الفانون ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠.

متنبل التأخير أو الضرببة الإضافية المتصوص عبهما بالتواتين المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري، والفوائد والجزاءات المالية غير الجنائية ومنهاالمادة ٨٧ مكرر من قانون الضريبة على الدخل الصادر بلقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٥.

ح . الإجراءت الواجب إتباعها في شأن تطبيق أحكام النانون ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠.

١- تقوم الوحدة المختصة (مأمورية - مكتب - إدارة) - بحسب الأحوال -بإجراء التسويات اللزمة للعلفات محل تطبيق أحكام الفاتون ١٧٣ لسنة ٠ ٢٠ ٢ المُشار إليه، بناء على طلب رُقدم من المعول أو المصجل أو المُكلف أو من بمثلهم قانونا، وذلك على تعوذج الطلب المرفق بهذا الكتاب.



٢- تئتزم الوحدة المختصة بإمساك عند (١) سجل بنوي أو إلكتروني على
 النحو النثى:

السجل الأول : يقص المعولين أو المسجلين أو الفكانين الذين قاموا بسناد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا الفاتون للإستفادة من التجاوز المقرر بنص الفاتون ١٧٣ لسنة ٢٠٠٠

الصهل الثاني: بخص المعولين أو المسجلين أو النكتفين الذين يلومون بعداد أصل دين الضريبة أو الرسم المُستحق كفلاً خلال فترة سريان القانون.

علي أن تكون هذه السجلات شامئة لجميع البيانات الأساسية للممول أو التُكف. بالإضافة إلى بيانات مستقد سعاد اصل دين الضربعة وليمقه. والنسبة غير التّجاوز منها وليمتها.

ثانباً : الأحكام الموضوعية

أ - تُسب النجاورُ :

تكون تسبة التجاوز عن مُقابل التأخير والضريبة الإضافية والموائد وما يُمثلها من الجزاءات المائية غير الجنائية التي يتمتع بها الممول أو المُكاف على النحو الأتي :

ما % إذا قدم المصول أو المسجل أو المكانف بسناد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كملاً قبل تاريخ العمل بالمتنون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

 ١٠٠ إذا قام المعول أو المسجل أو المكاف بسنك أصل بين الضريبة أو الرسم بالكامل،أو استكمال السنك بالكامل خلال الفترة من ١٧ /٨/ ٢٠٢٠ حتى ١٠٠/ ١٠٠/.

٧٠% إذا قام المعول أو المسجل أو الفكنف بسدك أصل دين الشريبة أو الرسم،
 أو استكمال المسداد بالكاميل غيلال الفسرة ١١ /١٠/ ٢٠٢٠ حتى 10 /١٠/١٢/١٤

 • 9% إذا قدام العصول أو المعسجل أو المكلف بسناد أصل دين الضريبة أو الرسم، أو استكمال المسئاد بالكامل خلال الفترة ١٥ /١٢/ ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢١/٢/١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

and the barrier has



وفي جميع الأهوال لا تُقصم من المدد القررة للسعاد أيام العطلات أو الأجنزات الرسمية. ولا يترتب على تطبيس أهكام اللانون رقيم ١٧٢ لمسلة ٢٠٠٠ هــــ للمصول أو المسجل أو الْمُتَكَ في إسترَداد ما سبق أن سدده من مقابل السَّأَعْبر والضريبة الإضائبة واللوائد وما يُماتلها من الهزاءات المالية غير الهنائية لبل تاريخ الممل بالنانون المنار اليه .

ب م شروط تطبيق النهاوز :

- بشترط أن بكون الرسم أو الضريبة المتخلة بملال التأخير أو الضربية الإضافية واللواك وما يُعظها من الجزاءات المائية غر الجنتية التي يتمتع بها المعول أو المسجل أو المكنف مستحلا أو ولجب النماء ــ حسب الأعول قبل ١١/١٧ . ٢٠٠ .
- يشترط لتتمتع بالتجاوز أن يقوم الممول أو المسجل أو الفكنف بسداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم بالإضافة إلى النسبة غير المتجاوز عنها من مُقابل التلفير أو تضريبة الإضافية والفواك وما بُمثنها من الجزاءات الملية غير الجنتية .
- ثد المقاصة الفتونية حال توافر شروطها أحد طرق المناد ويستقيد المعول أو المُكنف بأهكام الفاون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠. وفقا تنضوابط والشروط والنسب الواردة بأحكامه

براعي في تطبيق أحكام هذا القانون ما يلي :

- بدئ للمعول أو المسجل أو المكنف الذي بؤدي الضريبة المستحلة أو واجبة الأماء - بحسب الأحوال - أن يستفيد بنسب التجاوز المقررة بشقلون المفكور في تاريخ المداد بالكامل
- تكون العرد في تحديد تاريخ وجوب الأماء بالنسبة للدلات التي يصدر يشتها قرار لجنة الطعن بعد تاريخ العمل بهذا القتون - منتهبا إلى إنتهاء النزاع صلحا وفنا للأتفتى باللجنة الداخلية -إعتباراً من تاريخ الأتلق باللجنة الداخلية وليس من تاريخ صدور قرار لجنة الطعن



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

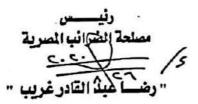


رئيس مسلحة الشوائب المصوية

 لا يسري انتجاوز على العبائغ العسنطعة من المنبع أوالمحصلة تحت حساب الضريبة بنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة، وكذا النفعات المقدمة، كما لا يسري انتجاوز على العبائغ الأخرى، بخلاف مقابل التأخير والضريبة الإضافية بالقواتين المشلى إليها يصدر هذا الكتاب، ويلزم بها العمول أو المكنف (كانتعويضات).

على كافة وحدات المطحة الالترام بما ورد بشدا الكتباب الدوري بكل دقية ، وعلى القطاعات المُختصة متابعة تنفيذ صاورد بشدا الكتباب الدوري بكل دقية ، ويلغى كل ما يُذاك ذلك .

والله ولى التوفيق !!!



<u>مسخر فـي: ا ٢٠٢٠١</u>





رئيس مسلحة الضرائب المصرية

1/6 AN

کتاب دوري رقم (٩) لسنة ٢٠٢١

بشان

تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتجاوز عن مُقابِل التأخير والضريبة الإضافية وجُديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦

في شأن إنهاء المنازعات الضريبية

بنناسبة صدور القائون رقام ۱۵۳ لسنة ۲۰۲۲ المنشور بالجريسدة الرمسمية بالعسدد (۳۰) مكسرر فسي ۲۸ يوليسو ۲۰۲۲ ، والذي يُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحبث نص هذا القاتون في المدادة الأولى على التجاوز عن مقابسل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليها حصب الأحوال في كل من قاتون ضريبة الدمغة الصادر بالقاتون رقم ١٩٨٠ وقاتون الضرائب على الدخل الصادر بالقاتون رقم رقم ١٩٨٠ والمعدل بالقاتون رقم ١٩٨٠ لمسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقاتون رقم ١٨٨٠ لمسنة ١٩٨١ المسنة ١٩٨٠ بقرض رسم تنمية الموارد والقاتون وقم ١٤٨٠ لمسنة ١٩٨٠ بقرض رسم تنمية الموارد والقاتون الضريبة على المبيعات الصادر بالقاتون رقم ١٠ لمسنة ١٩٩١ ، وقاتون الضريبة على المبيعات المضائر وقم ١٠ لمسنة ١٩٩١ ، وقاتون الضريبة على المنهة المضائر المسادر بالقاتون للمسنة ١٩٨١ ، وقاتون المسريبة على المنها المضائة المضائر بالقاتون وقم ١٠ لمنة ١٩٠١ .

وحسرصا مسن المصلحة على التطبيق الصحيح لأحكام القاتون رقسم ١٥٣ لمسنة ٢٠٢٦ المنسار إليه، وتيمسيرا على المسادة المصولين والمخلفين، وفي ضوء ما أسفر عنه الحوار المجتمعي، وتحقيقا للأهداف المرجوة منة ولتوحيد تطبيق أحكام هذا القاتون داخل وحدات مصلحة الضرائب المصرية (دخل / قيمة مضافة)، يتم الإنتزام بالأتي: -

دم عورات مدرور معدار مدرور م



أُولًا : في تطبيســـق أحكـــام الفقـــرة الأولى مـــن المـــادة الأولى مـــن القـــافون رقم ١٥٣ لصفة ٢٠٢٢، يراعى الإلتزام بالأتى :-

أ . مناهيم هامة :

 الضريبة المستحقة: كل واقعة منشئة للضريبة بذاتها
 يكون عدم سدادها في الميعاد سببا لإستنداء المصلحة مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عنها ، وهي : ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة على كل واقعة

بيع سلعة أو أداء خدمة وفقاً لأحكام القانون.

ضريبة الدمغة [نوعية - نسبية] على كل الأوعية المقررة باحكام القانون رقع ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته .

الضريبة على المرتبات وما في حكمها الناتجة عن فروق إقرار التسوية السنوية، أو عن فروق الفحص، والتي تم إخطار المصول بها بنموذج (٣٨) مرتبات قبل صدور القانون وحتى ٢٠٢/٨/٣١.

 الضريبة على التصرفات العقارية المنصوص عليها بالمادة (٢١) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقان رفيم ٩١ لسنة ٥٠٠٥ شريطة أن يكون التصرف سابقا على تساريخ العمسل بأحكسام القسانون رقسم ۱۵۳ لسنة ۲۰۲۲ أو حتى ۲۰۲۸/۳۱.

٢- الضريبة واجبة الأداء:

تكون الضريبة واجبة الأداء في الأهوال الأتية :

مسن واقسع الإقسرار الضسريبي دون مسداد الضسريبة المدرجة به أو سدادها بعد المواعيد القانونية .

الإتفاق باللجنة الداخلية ، وتكون العبرة في الإستفادة مسن التجاوز المقرر بالقانون رقع ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بتوقيع الممول أو المكلف على محضر الإنفاق حسى ٢٠٢/٨/٣١ حتى ولو صدر قرار اللجنة بعد التراريخ المشار إليه، كما يعتد بتاريخ الاتفاق بالمأمورية بالنسبة للحالات التبي يصدر بشأنها قرار لجنة طعن





رئيس مصلحة الضرائب المصرية

بانهاء النزاع صلحاً وفقاً لنص المادة (٦٦) من القانون رقم ٢٠٦ لمنة ٢٠٢٠.

- قرار لجناة الطعن (تاريخ جلسة إصدار القرار) ولو
 كان مطعوناً عليه أو قرار لجنة النظامات .
- السريط لعدم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة وقيمتها.
 - حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعونا عليه.
 - قرار لجنة التصالح.
- قرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وتكون العبرة في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لمسنة ٢٠٢٢ بتاريخ التوصية بالإتفاق الصادرة عن اللجنة ، ودون النظر لتاريخ اعتماد هذه التوصية من السلطة المختصة .
 - قرار لجنة إعادة النظر في الربط النهائي.
- الحالات التي يكون قيها أصل دين الضريبة المستحقة أو واجبة الأداء ملزما للممسول أو المكلف وفق الإجسراءات المعتادة ، أو بناء على أي إجسراء من الإجسراءات المعتادة ، أو بناء على أي إجسراء من أجسراءات مكافحة التهرب الضريبي، أي سواء كان ذلك أثناء مرحلة اتخاذ الإجسراءات ورفع الدعوى ، أو اثناء نظر الدعوى أمام القضاء، وطلب صاحب الشأن التصالح وصداد الضريبة الأصلية والتعويضات المستحقة لسزوم التصالح، أو أثناء تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في دعاوي المخالفات أوالتهرب المنصوص عليها بالقوانين التي وردت بصدر هذا الكتاب الدوري، على أن تكون تلك الإجراءات قد تمت قبل تساريخ العصل بالفاتون رقم ١٥٣ لمسنة ٢٠٢٢
- وقبي جميع الأحوال تكون الضريبة واجبة الأداء على
 النحو المشار اليه ، وبصرف النظر عن تاريخ الربط لتلك المنوات .





رئيس مصلحة الضرائب المصرية

٣- أصل دين الضريبة:

اجمالي أصل دين الضريبة (المستحق - واجب الأداء) - بحسب الأحسوال حتى الأداء) - بحسب الأحسوال حتى الأداء) - بحسب الأحسوال حتى على حدى والمطلوب سداده عن كل وعاء ضريبي على حدى طبقاً لأساس الربط وذلك عن أي فترة ضريبية، التى تكون فيها الضريبة واجبة الأداء أو مستحقة حتى المدرد المستحقة حتى المدرد المدرد المدرد المستحقة حتى المدرد المدرد

ب .. نطاق سريان أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢:

- تسري أحكام القانون المشار إليه على مُقابل التاخير أو الضريبة الإضافية المنصوص عليهما بالقوانين المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري.
 - ولا تسرى أحكام هذا القانون على الأتى:
- المبالغ الإضافية المقررة بنص المادة ٨٧ مكرر من فانون الضريبة على الدخل رقم ١٩ لمسنة ٥٠٠٠، ولا يشترط للاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لمسنة ٢٠٢٧، سداد قيمة المبالغ الإضافية المقررة بالمادة ٨٧ مكرر سالفة الاشارة.
- المبالغ المخصومة والمحصلة تحت حمساب الضريبة والدفعات المقدمة المنصوص عليها بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٠٠ لمنة ٢٠٠٠.
- المبالغ الأخرى بخالف مقابسل التأخير والضريبة الإضافية الواردة بالقوانين المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري ويلتزم بها الممول / المكلف مشل التعويضات.

ع - نسب التجاوز الواردة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢:

يستفيد المعسول أو المكلف مسن التجساوز بنسبة [70%] مسن
قيمة مُقابل التساخير أو الضريبة الإضافية - بحسب الأحسال والذي يُحدد في تساريخ سداد كامل أصل ديسن الضريبة أو
الرسم.

الممسوحة محوسا و CS CamScanner

هشام مكاري/ مكتب رئيس المصلحة / محمد سرور / رجب محروس / در محوض



د - التزامسات المسولين والمُكلفين للاستفادة من أحكسام القسانون

رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ :

- تقديم طلب إلى مأمورية الضرائب المختصة موضح به رغبة الممول / المُكلف في إجراء تسوية ضريبية.
- سـداد أصـل ديـن الضـريبة أو الرسـم كـاملاً حتـى
 ۲۰۲۲/۸/۳۱.
- سداد النسبة غير المتجاوز عنها وقدرها [٣٥%] من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية حتى ٢٠٢٣/٣/١.

هـ - إلترامات الوحدات التنفيذية بالصلحة:

- إعداد سجل خاص بالطلبات المقدمة من المعولين
 أو المكلفين لإجراء تسوية ضريبية .
- إجراء تسويات ضريبية للملفات التي تقدم المصولين أو المكلفين بطلبات تموية بشاتها للامستفادة من قاتون التجاوز رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك في موعد أقصاه ٢٠٢٣/١/١

ثانياً : في تطبيـــق أحكــام الفقــرة الثانيــة مــن المــادة الأولى مــن القــانون

107 لمسنة ٢٠٠٧، تسري ذات الأحكام السواردة بالبند أولاً مسن المداد الكتاب الدوري على هذه الفقرة مع مراعاة أن سريان أحكام هذه الفقرة تكون على الممول/ المكلف الذي قام بسداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء قبل تساريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠٧، كما يشترط للاستفادة من التجاوز المنصوص عليه بهذه الفقرة أن يستم سداد النمسبة غير المتجاوز عنها (٣٥%) الباقية خلال مدة تبدأ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٧٧ ويحد أقصى ١٥٣٨ ٢٠٢٠





رئيس مصلحة الضرائب المصرية

ثالثاً – أحكام ختامية :

 لا يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١ حق للممول / المكلف في استرداد ما سبق أن سدده من مقابل تأخير أو ضريبة إضافية إعمالاً لأحكام القوانين الواردة بصدد هذا الكتاب الدوري.

لا تمنع استفادة المصول من التجاوز المنصوص عليه بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١ من أحقيته في الاستفادة من الإعفاء من نسبة [٣٠٠] من مقابل التأخير المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المسادة ١١٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٠ والتي تم الإتفاق بشائها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠.

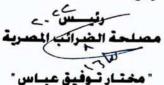
وَيكَ وَن تَرتَي بِ الاستفادة مَن احكام القانونين رقمي، ١٦١ لسنة ٢٠٢٠، ١٥٣ لسنة ٢٠٢١ كالأتي:

- يتم الاستفادة بالإعضاء المقرر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ وقدره [٣٠] من مقابل التأخير، ثم يتم تطبيق أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك بالتجاوز عن نسبة [٦٠%] من نسبة الـ [٧٠%] المتبقية بعد تطبيق القانون ١٦ لسنة ٢٠٢٠.

 تعد المقاصة القانونية أحد طرق الوفاء بالدين متى توافرت شروطها ، وبالتالي إذا توافرت شروط المقاصة القانونية حتى ٢٠٢/٨٣١ عن دين واجب الأداء أو مستحق بحسب الأحوال فينعقد حق الممول/ المكلف فى الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢.

على كافـة وحـدات المسلحة الالتـزام بما ورد بهـذا الكتـاب الـدوري بكـل دقـة ، وعلـى القطاعـات المُختصـة - كـلاً فيمـا يلتصـه - متابعـة تنفيــذ ماورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة ، ويلفى كل ما يلالف ذلك .

والله ولى التوفيق :::



صحرفـی: ۲۰۲۲/۸۱